اقتصاد

مسؤول مصرفي لـ«الوطن»: الرقم الحقيقي أقل إذا استثنينا القرض الأوروبي

١٤٥ مليار ل. س (٢٨٠ مليون دولار) أصول مبالغ القروض المتعثرة لدى المصارف العامة

فضلية: ليس كل المتعثرين متعثرين فعلاً.. وليس كل المتعثرين يستحقون الإعفاءات

| محمد راكان مصطفى

تعتبر القروض المتعثرة من أبرز الملفات التي تعاني منها المصارف العامة خلال الحرب، ولطالما كثر الحديث عن الآثار السلبية للتعثر على المصارف وعلى المقترضين، وتم القيام بمحاولات من الجهات الحكومية على امتداد سنوات الأزمة بهدف حل هذه المشكلة عبر إصدار مراسيم وقوانين لمساعدة المقترضين على إجراء عملية تسوية وجدولة للقروض المتعثرة. علماً بأن التعثر هو مشكلة مصرفية عامة وقت الأزمات.

وبحسب معلومات (حصلت «الوطن» عليها) فقد بلغ إجمالي أصل الدين للقروض المتعثرة في المصارف العامة نحو ١٤٥ مليار ليرة سورية (وهو ما يعادل ٢٨٠ مليون دولار أميركي فقط بوسطي سعر الصرف الرسمي اليوم) على حين تصل القروض في قيمتها النهائية وفق إحصائيات المصارف بعد إضافة الفوائد وغرامات التأخير المستحقة إلى نحو ٢٥٠ مليار ليرة سورية (يعادل ٤٨٢ مليون دولار أميركي بوسطي سعر الصرف الرسمي اليوم)، وهذه أرقام لا تقارن بحجم آثار الحرب.

وفي التفاصيل بلغت القيمة الإجمالية لقروض المصرف التجاري بعد إضافة الفوائد والغرامات ٨٤,٧ مليار ليرة سورية تم منحها لـ٣٧٥٠٠ مقترض، على حين بلغت قروض المصرف العقاري المتعثرة بعد إضافة الفوائد والغرامات ٩٠,٥ مليار ليرة سورية تم منحها لـ٢٤٢١٥ مقترضاً، وبلغت قروض المصرف الصناعي المتعثرة بعد إضافة الفوائد والغرامات ٣٢,٧ مليار ليرة سورية تم منحها لـ٦١٥٠ مقترضاً، وقروض المصرف الزراعي المتعثرة بعد إضافة الفوائد والغرامات ٣٠ مليار ليرة سورية تم منحها لـ١٠٧٦١٩ مقترضاً، وبلغ إجمالي قروض مصرف التوفير المتعثرة بعد إضافة الفوائد والغرامات ١٧,١ مليار ليرة سورية تم منحها لـ٣٢٢٠٧ مقترضين، وقروض مصرف التسليف الشعبي المتعثرة بعد إضافة الفوائد والغرامات نحو مليار ليرة سورية تم منحها لـ١٠١٠ مقترضين.

القرض الأوروبي

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن مدير في أحد المصارف العامة أن الرقم الإجمالي للقروض المتعثرة يعتبر أكبر من المبلغ الحقيقي لقروض المصارف وذلك بسبب وجود القرض الأوروبي لدى بعض المصارف والذي لعبت فيه المصارف العامة دور الوسيط بين المقترضين وبنك الاستثمار الأوروبي، منوهاً إلى أنه يجب عند دراسة وضع حلول للقروض المتعثرة استبعاد هذه المبالغ عن الدراسة على اعتبار أن هذه القروض بحاجة إلى طريقة خاصة للمعالجة بسبب التغيرات التي طرأت على سعر الصرف وخاصة في ضوء عدم وجود مطالبة بتسديد القروض في الوقت الحالي.

قوانين للمعالجة

أول القوانين التي تم إصدارها لمعالجة مشكلة التعثر في تسديد القروض لدى المصارف العامة كان القانون ٢٩ لعام ٢٠٠٣ الذي ورغم الظروف الجيدة التي كان القطر يعيشها منح إعفاء عن الفوائد وغرامات التأخير، ليأتي في عام ٢٠٠٦ المرسوم ٢١٣ الذي لم يشهد إقبالاً بسبب عدم تلبية الفائدة المرجوة للمقترض المتعثر، على حين كان الإقبال أكبر نوعاً ما على التسوية بناءً على المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠١٤ الممدد بالقانون رقم ٣٠ لعام ٢٠١٤ بسبب الإعفاء عن الفوائد إلا أن كبار المقترضين لم يقدموا لإجراء التسوية بسبب الظرف الذي يمر به القطر، وصولاً إلى القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥، وكان هناك إقبال على التسديد يعود سببه إلى الإجراءات التي قامت بها المصارف للضغط على المقترضين للقيام بالتسوية والتسديد كإصدار قرارات منع السفر بحق المقترضين المتعثرين.

بدوره أشار المدير المصرفي لـ«الوطن» إلى أن القانون ٢٦ لم يعالج قرارات الإحالة التي تجاوزت السنتين والتي قامت المصارف بموجبها باستملاك ضمانات القروض (عقارات) على الرغم من رغبة أصحاب العقارات ومطالبتهم بتسديد المبالغ المترتبة عليهم للمصرف واستعادة العقار، مشيراً أن المصارف في كثير من الحالات لم تستفد من العقارات المنفذ عليها بسبب الظروف وعدم القدرة على بيع جزء كبير من هذه العقارات.

وكان آخر الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال معالجة ملف القروض المتعثرة تشكيل لجان لدراسة مشكلات المصارف في إجراءات التقاضي وإمكانية تعديل قوانين التسوية، إذ تم تشكيل لجان مشتركة بين وزارة المالية ووزارة العدل ومصرف سورية المركزي والمصارف الخاصة، التي بدورها انتهت من مهامها التي كلفت بها وذلك ضمن المهل التي منحت لها لإعادة النظر في القانون رقم ١٤ لعام ٢٠١٤ الذي يتضمن أصول وإجراءات الدعاوى المصرفية والقانون رقم ٢١ لعام ٢٠١٤ المتعلق بإحداث المحاكم المصرفية البدائية والاستئنافية، وتم وضع الاقتراحات للتعديلات اللازمة على القوانين كما تم وضع دراسة لآلية جديدة لعمل المحاكم المصرفية بشكل عام وإمكانية إحداث دوائر تنفيذ خاصة بها.

كما تم حصر المشكلات التي تقف عثرة في طريق عمل المصارف واقتراح الحلول لها ووضع الاقتراحات الخاصة بالتعديلات اللازمة والمناسبة للقانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الذي ينص على جدولة القروض المتعثرة للوصول إلى قانون يتناسب مع الواقع الفعلي بما يتيح الاستفادة منه من أكبر شريحة من المقترضين المتعثرين.

تصنيف القروض

أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق الدكتور عابد فضلية، وهو المدير العام السابق للمصرف العقاري، بيّن لـ«الوطن» أنه من المهم التمييز بين المتعثر قبل الأزمة وبين المتعثر بعد نشوب الأزمة، لأن هذا التمييز يساعد على وضع آلية المعالجة.

مبيناً أن ما يساعد أيضاً في موضوع معالجة القروض المتعثرة، تصنيف تعثرها (كتعثر حقيقي) أم (تعثر وهمي)، وإلى قروض متينة الضمانات أو ضعيفة الضمانات، وإلى عملاء متعثرين متوقفي النشاط أو عملاء متعثرين مستمرين في النشاط، وإلى قروض متعثرة كبيرة، ومتوسطة وصغيرة أو متناهية الصغر، كما يجب حصر منشآت القروض المتعثرة الواقعة في المناطق الآمنة وتلك الواقعة في المناطق غير الآمنة، ومن ثم إذا لم يتم وضع هذه التفاصيل على الطاولة، فلا يمكن اتخاذ القرار الصائب بشأن حل مشكلة القروض المتعثرة، لأن لكل ملف من ملفات هذه القروض ربما له خصوصية معينة ويتطلب معالجة مختلفة.

وأوضح فضلية أنه ليس كل المتعثرين، متعثرين فعلاً، وليس كل المتعثرين فعلاً يستحقون الإعفاءات. لذلك فإن ملف القروض المتعثرة يتطلب تحليلاً منهجياً ودراسة موضوعية، هي مسألة شائكة وصعبة ولكنها ليست مستحيلة.

وبيّن فضلية أن إيقاف النشاط الإقراضي للمصارف منذ عام ٢٠١٢، لم يكن بسبب القروض المتعثرة، بل بسبب انخفاض نسبة السيولة لدى المصارف آنذاك، وبسبب ارتفاع عامل المخاطرة نتيجة ظروف الأزمة، وهذا ما تغير فارتفعت نسب السيولة لدى جميع المصارف العامة، وانخفض عامل المخاطر التسليفية حالياً، وخاصةً منذ أوائل عام ٢٠١٥، إلا أن قرار منع الإقراض ما زال ساري المفعول حتى اليوم، وهذا ما يجب إعادة النظر فيه حالياً.

ففي بداية هذا العام، صدر قرار حكومي بالسماح بمنح الصناعيين وأصحاب الفعاليات قروضاً تشغيلية، إلا أن ضآلة حجم القروض التي سمح بها، والشروط والضوابط الضيقة التي وُضعت من المصارف والمصرف المركزي لاستردادها أفشلت هذا النوع من القروض، وكأن قرار منحها لم يصدر.

وأضاف فضلية إنه ورغم الصعوبات وامتداد الأزمة، تسعى رئاسة الحكومة حالياً لإيجاد الآلية المناسبة لدعم الأنشطة الاقتصادية وتدوير العجلة الإنتاجية، ومستعدة لرصد عشرات المليارات، ونأمل (ونتوقع) أن يخصص بعض هذه المليارات لتغطية القروض التشغيلية للأنشطة الحرفية والصناعية والزراعية المنتجة.

أما عن قانون إعادة الجدولة النافذ حالياً، فهو على الرغم وجود بعض الملاحظات عليه، إلا أنه أفضل بكثير من القوانين السابقة، التي كانت تضيق الشروط على المتعثرين –والكلام لفضلية– والأهم أنه ساري المفعول بصورة مستمرة، ومن ثم، لا تكمن المشكلة بقانون إعادة الجدولة، بل ربما بإجراءات تطبيق أحكامه من المصارف، وتكمن أيضاً بعدم الترويج له وبحث المتعثرين على الاستفادة منه.

حلول للصناعيين

في السياق نفسه وفي إطار الحلول الجديدة الممكنة لحل مشكلة القروض المتعثرة علمت «الوطن» أن المصارف العامة وضعت بالتنسيق مع وزارة المالية حلولاً لقروض الصناعيين المتعثرة بما ينسجم مع توجه الحكومة في دعم القطاع الصناعي وبما يضمن عودة عجلة الدوران إلى القطاع الصناعي ما يؤدي إلى تنشيط الاقتصاد الوطني، وأن الموضوع الآن يتم وضع اللمسات الأخيرة في وزارة المالية ليصار رفعه إلى رئاسة مجلس الوزراء ومناقشته من اللجنة الاقتصادية.

مدير بورصة دمشق: تحقيق المكاسب مستمر وأداء السوق إيجابي

| علي محمود سليمان

استمرت بورصة دمشق بتحقيق النتائج الإيجابية للأسبوع الثاني على التوالي خلال الشهر الحالي، حيث بيّن المدير التنفيذي لسوق دمشق للأوراق المالية عبد الرزاق قاسم لـ«الوطن» تحسن أحجام التداول وارتفاع المؤشر، وهو ما كان متوقعاً في وقت سابق، وبذلك «يكون وضع بورصة دمشق يدعو للتفاؤل مع استمرار التوقع بتحقيق البورصة لنتائج إيجابية مع نهاية العام الحالي».

وفي تفاصيل أداء السوق للأسبوع الثاني من كانون الأول الجاري، فقد تجاوزت قيمة التداولات مبلغ ٩٣ مليون ليرة سورية، جراء تداول أكثر من ٥٣٠ ألف سهم موزعة على ٣٢٠ صفقة، ترافق ذلك بارتفاع مؤشر السوق بنسبة ٥,٤٥٪ إلى مستوى ١٦١١ نقطة.

وفي أسواق الذهب واصلت أسعار المعدن الثمين انخفاضها، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ سعراً بـ١٦٥٠٠ ليرة سورية وغرام الذهب عيار ١٨ سعراً بـ١٤١٤٣ ليرة سورية، وسجلت الأونصة الذهبية العالمية سعراً بـ١١٣٦ دولاراً.

بعدما نشرت «الوطن» عن نسب الغش في أسواق الكهرباء

«التموين»: لجنة فحص عينات الكهرباء في دمشق بحكم المنحلة وسنعيد النظر بنتائجها!

| عبد الهادي شباط

تسعى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك إلى طي الأمر الإداري الخاص بتشكيل اللجنة المسؤولة عن فحص وتحليل العينات الكهربائية وتحويل جميع العينات المسحوبة من مديرية التجارة الداخلية بدمشق إلى اللجنة المركزية في مديرية الشؤون الفنية والمخابر إضافة إلى تعميم هذا الإجراء بإرسال العينات إلى اللجنة المركزية إلى جميع المديريات في المحافظات، وذلك بعد ما نشرته «الوطن» الأسبوع الماضي حول نسبة الغش المرتفعة في أسواق الكهرباء والتي تجاوزت في لمبات التوفير والكابلات على مختلف أنواعها ٦٠–٧٠٪ بموجب تحاليل أجرتها اللجنة وعرضتها في اجتماعها الأسبوع الماضي. الذي حضرته «الوطن».

جاء ذلك في مذكرة موجهة إلى مديرية التجارة الداخلية بدمشق، والتي أسست اللجنة قبل عدة سنوات، والتي بدورها تجتمع في المديرية لإنجاز تحاليلها.

وبموجب المذكرة (التي حصلت «الوطن» على نسخة منها) يجب أن تقوم اللجنة المركزية بإرسال العينات إلى مركز الاختبارات الصناعية ريثما يتم تأمين الأجهزة المناسبة لتحليل هذه العينات، والموافقة على شراء أجهزة التحليل والقياس الخاصة بالأدوات والأجهزة الكهربائية لمصلحة مديرية الشؤون الفنية والجودة والمخابر لتعزيز دور الوزارة في رقابة الأسواق. وتضمنت المذكرة سحب عينة من النسخة الثانية من العينات المسحوبة سابقاً للتأكد من تحليلها حسب المواصفة القياسية السورية لدى مركز الأبحاث والاختبارات الصناعية كون طريقة الاختبارات التي أجريت عليها غير دقيقة.

بدوره أكد معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب لـ«الوطن» أن الخبير المعتمد في لجنة تحليل العينات الكهربائية بدمشق غير معتمد من الوزارة لكونه لا يتمتع بالمواصفات والخبرات المطلوبة والتي حددها القانون (١٤) من العام الماضي، وأن معظم التحاليل التي قام بها غير معترف بها وغير قانونية.

كما أكد أن اللجنة بحد ذاتها تعتبر بحكم «المنحلة» وفقاً للقانون نفسه واستمرار عملها مخالف، وأنه سيتم إعادة تحليل جميع العينات المسحوبة من مديرية التجارة الداخلية بدمشق لدى مركز الأبحاث الصناعية أو كلية الهندسة الكهربائية التي اعتمدت مخابرها من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالقرار ٧٥٩ من العام الحالي ومن ثم فإن العينات التي تم تحليلها لدى هذه اللجنة يشك بنتائجها، وخاصة أنها تعتمد على أساليب وأدوات تحليل وفحص بدائية وغير معتمدة لدى الوزارة.

وعن آلية التسعير وهوامش الأرباح المسموح بها من الوزارة للأدوات والأجهزة الكهربائية بين أنها تتم عبر تدقيق الفواتير وبيانات الاستيراد ومدى مطابقة السعر مع بيانات التكلفة.

ومن جهته مدير الشؤون الفنية والمخابر في الوزارة سليمان عيسى بين لـ«الوطن» أنه يتم العمل على شراء أجهزة حديثة وعلمية لفحص وتحليل العينات الكهربائية خاصة بالوزارة الأمر الذي سيسهم في تخفيض تكاليف وأجور تحليل العينات لدى الجهات العامة الأخرى حيث تصل أجور فحص العينة لقرابة ١٠٠ ألف ليرة ويتحملها عادة التاجر في حال كانت العينة مخالفة في حين تتحمل الوزارة الأجور في حالة كانت العينة سليمة مبيناً أنه من خلال امتلاك مثل هذه الأجهزة سيتم تخفيض نسبة أجور التحاليل لأكثر من ٨٠٪ وهو ما يشجع التجار والمستوردين على زيادة فحص وتحليل المواد الكهربائية التي يستوردونها أو يبيعونها في الأسواق وبالمحصلة يسهم ذلك بتخفيض نسب وحالات الغش في الأسواق.

الجمعية العلمية السورية للجودة: خطة سنوية لإعادة الإعمار بدءاً من ٢٠١٧

| الوطن

الجمعية العلمية السورية للجودة هي إحدى منظمات المجتمع الأهلي التنموية اللاربحية، تأسست عام ٢٠٠٤ من خلال عدد من المهتمين بأمور الجودة وتم الترخيص لها أصولاً لممارسة نشاطاتها في نشر ثقافة الجودة وتوطين تقاناتها في سورية وتبادل الخبرات على المستوى الوطني والعربي والدولي كما تهدف إلى جعل الجودة جوهر الحياة في المجتمع.

ولقد وضعت الجمعية لها رسالة تسعى لتحقيقها بالارتقاء بأداء المؤسسات السورية وتعزيز قدراتها التنافسية بما يحقق مستقبلاً زاهراً للوطن وحياة أفضل للمواطن من خلال ذلك فإن مهام الجمعية تتمثل بـ:

١– تنظيم الندوات والدورات والمؤتمرات العلمية بمجال الجودة بالتعاون مع المؤسسات والهيئات العلمية.

٢– إصدار الدراسات والأبحاث والنشرات العلمية المتخصصة بالجودة.

٣–التعاون مع الوزارات والمؤسسات والنقابات وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة والجمعيات الوطنية الأخرى لرفع مستوى جودة الخدمات والمنتج.

٤– التعاون مع الجهات التربوية والتعليمية في مجال تطوير المناهج التربوية والتعليمية.

٥– التعاون مع المؤسسات الاعلامية، المرئية والمسموعة، والمقروءة ونشر ثقافة الجودة، وتعريف المنتج والبائع والمستهلك بأهمية الجودة ودورها.

٦– المساهمة في وضع السياسات والإستراتيجيات والتشريعات المتعلقة بالجودة.

٧– المساهمة في توفير المناخ الملائم للتحسين المستمر بمستوى جودة السلع والخدمات، بما يحقق إرضاء الزبائن وحماية حقوقهم.

خطة المرحلة لإعادة الإعمار بدءا من ٢٠١٧ كخطة سنوية

١– دعم خطة الحكومة بإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات والشركات للعمل وفق معايير الأداء العالمية وفق الكتاب الموجه للحكومة بهذا الخصوص وأن تكون الجمعية ذراع الحكومة بوضع خطتها المقدمة أمام مجلس الشعب موضع التنفيذ وفق معايير الأداء الصحيحة.

٢– دعم توجه الحكومة ببرنامج مكافحة الفساد من خلال:

– الدور التأهيلي للمؤسسات والشركات وفق معايير الأداء العالمية وفق «١» اعلاه.

– الدور التدريبي للمكون البشري وتمكينهم من دخول سوق العمل وهم مؤهلون بخبرات عالمية مدروسة.

– تطبيق المواصفة العالمية لمكافحة الفساد رقم ٣٧٠٠١ والبريطانية ١٠٥٠٠ مع المبادئ الأساسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من خلال:

١– توفير الإرادة الجادة لتعزيز منظومة مكافحة الفساد.

٢– ترسيخ مبادئ النزاهة على المستويين الشخصي والمؤسسي.

٣– الشفافية والمساءلة.

٤– سيادة القانون.

٥– استقلالية القضاء.

٦– المشاركة المجتمعية «ونحن كمنظمة أهلية نمثل هذا البند».

توصيات

متابعة الحكومة لوضع توصيات الندوة العشرين لليوم الوطني للجودة المرفوعة لرئاسة مجلس الوزراء بكتاب تضمن:

١– دعم الحكومة لسياسة نشر ثقافة الجودة على المستوى المؤسساتي من خلال برنامج حكومي ويمكن اختيار pilot Project لمشروع وتعميم نجاحه على باقي الجهات وأن يكون (رضا الزبون) هو معيار النجاح وينفذ المشروع من خبراء الجمعية المعتمدين.

٢– تبني الحكومة للجمعية العلمية السورية للجودة كونها إحدى منظمات المجتمع الأهلي التنموية وتأمين المقر المناسب لها لتنفيذ نشاطاتها التدريبية والتأهيلية وأن تكون الذراع الفنية للحكومة بتطبيق معايير الجودة العالمية لتنفيذ خطتها.

٣– إحداث إدارات للجودة في الوزارات والمؤسسات لتكون نواة لتطبيق معايير الجودة وتشكيل فرق جودة يتم تأهيلها من خبراء الجمعية المعتمدين.

٤– إيلاء عملية التدريب والتأهيل الاهتمام الكافي وعدم شمولها بتعليمات ضغط النفقات الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء.

٥– تقديم الدعم المالي للمؤسسات والوزارات التي ترغب بتنفيذ برنامج الجودة وأن تكون معايير سلامة الغذاء والسلامة والصحة المهنية إلزامية وليس طوعية.

٦– إيلاء الجودة الاهتمام الكامل وإدخالها كمادة تعليمية بمناهج التعليم لمرحلة ما قبل التعليم الأساسي إلى ما بعد التعليم الجامعي. وتأهيل الكوادر التعليمية من خلال برنامج الجودة في التعليم وبمشاركة خبراء الجمعية المعتمدين.

٧– إطلاق هيئة ناظمة مستقلة للغذاء والدواء السورية وحصر تبعيتها برئاسة مجلس الوزراء وهكذا لبقية الهيئات الناظمة التي ربطت بوزارات ما أفقدها الاستقلالية والحيادية ودورها الوسطي الناظم بالسوق.

٨– دعم جوائز الجمعية للأبحاث والتجارب الناجحة للأفراد والمؤسسات والشركات وفق معايير وأسس عالمية.

٩– وضع السياسة الوطنية للجودة الصادرة بقرار رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠١١ موضع التنفيذ الفعلي وإصدار التعليمات التنفيذية لها ووضع برنامج زمني محدد للتنفيذ وتشكيل لجنة متابعة من رئاسة مجلس الوزراء ومشاركة خبراء الجمعية العلمية السورية للجودة.

١٠– العمل وفق كتاب الجمعية رقم ١٢ لعام ٢٠١٥ المرفوع لرئاسة مجلس الوزراء والمتضمن توصيات الندوة الوطنية الثامنة عشرة بعنوان «معاً على طريق الجودة لإعادة البناء» وهي التالية:

– إصدار مرسوم المجلس الوطني للجودة.

– إصدار مرسوم الهيئة الناظمة للجودة وربطها برئاسة مجلس الوزراء.

٤– الدعوة لمؤتمر أو ندوة عاجلة لإعادة الإعمار وفقاً لمعايير الجودة دعماً لعملية مكافحة الفساد في مرحلة الإعمار القادمة وفق المحاور التالية:

■ المحور الأول: الجودة ودورها بإعادة الإعمار وإعادة بناء الإنسان

١– الجودة وأهميتها بإعادة بناء المؤسسات التربوية (علاج أطفال الأزمة).

٢– أهمية البنية التحتية في الجودة بمرحلة إعادة الإعمار «تحسين الإنتاجية».

٣– تحسين جودة تنفيذ المشاريع الإنشائية.

أهمية ودور إدارة الجودة بمشاريع التشييد.

■ المحور الثاني: إدارة التغيير ضرورة حتمية لإعادة الإعمار:

١– التغيير المؤسسي بظل السياسة الوطنية للجودة واستخدام التخطيط المؤسسي وحسن تطبيقه.

٢– التنمية الإدارية بين حتمية التغيير ومعوقات التطبيق.

– مفاهيم الإدارة ودورها بإعادة البناء.

– أساليب التنمية الإدارية الحديثة.

٣– الإدارة بالتغيير وفق المنهجية اليابانية (الكايزن Kaizen للتحسين للأفضل.

٤– دور عمليات إعادة الهندسة Re–engineering لتمييز إدارة الموارد البشرية.

إعادة هندسة الموارد البشرية لتحقيق تميزها.

■ المحور الثالث: إدارة استمرارية الأعمال ضمان لنجاح إعادة الإعمار:

١– إدارة استمرارية الأعمال

– استمرارية الأعمال المطابقة والحوكمة والتشريعات.

٢– إدارة استمرارية الأعمال وإدارة الجودة وإدارة المخاطر وإدارة الأزمات وإدارة الطوارئ وإدارة أمن المعلومات (تكاملية).

٣– الأمن المجتمعي ٢٠١٢–٢٢٣٠١ iso.

■ المحور الرابع: تجارب وطنية ناجحة بتطبيق معايير الجودة: في مؤسسات تعليمية عامة وخاصة في مؤسسات خدمية عامة وخاصة في القطاع الخاص الإنتاجي والقطاع الخاص الإنتاجي والخدمي للعام والخاص ويفضل أن يتم هذا المؤتمر أو الندوة خلال الشهر الثالث وليس بعد هذا التوقيت ونحتاج إلى ٣ أشهر للتحضير له من خلال الجهات المشاركة الوزارات كالتربية والصناعة والإنشاء والتعمير والصحة والنفط والتنمية الإدارية والمالية والاقتصاد والاتصالات وغرف الصناعة والتجارة والمنظمات والجمعيات الأهلية التنموية ورجال الأعمال.

وكذلك تأمين الممولين وهم كثر سيغطون نفقات إقامة هذا المؤتمر الوطني المهم أو الندوة بمكتبة الأسد الوطنية برعاية السيد رئيس مجلس الوزراء وتحضير الجمعية العلمية السورية للجودة.

٥– استكمال البرنامج التدريبي للجمعية على مستوى التدريب في مقر الجمعية أو مراكز التدريب في الجهات العامة أو الخاصة تنفيذاً لمبدأ نشر ثقافة الجودة من خلال الدورات التخصصية التالية:

– الإيزو ٩٠٠١ بإصدارها الأخير ٢٠١٥.

– سلامة الغذاء.

– الصحة والسلامة المهنية.

– إدارة المخاطر.

– إدارة المخابر الطبية.

– إدارة المخابر الصناعية.

– التدقيق الداخلي.

– إدارة الموارد البشرية.

– الجودة في المصارف.

– GMB جودة الصناعات الدوائية والمخبرية.

– وغيرها وغيرها.

٦– استكمال البرنامج الزمني للأنشطة المشتركة مع الجهات التي وقعت معها الجمعية مذكرات تفاهم وتعاون كغرفة تجارة دمشق وريفها– معهد الصحة والسلامة المهنية– جمعية البيئة– إدارة المخابر– غرفة تجارة حمص– جامعة القلمون– وزارة الثقافة أو هي قيد التوقيع كاتحاد شبيبة الثورة– جمعية لمسة حنان لمكافحة مرضى السرطان– وزارة التعليم العالي– وزارة الإنشاء والتعمير– الجامعة الأوروبية– جامعة الشام الخاصة– جامعة الوادي– جامعة البعث– ونقابة المعلمين بجامعة البعث... وغيرها.

٧– استكمال العمل ضمن اللجان المشكلة من رئاسة مجلس الوزراء كلجنة تطوير البنية التحتية للجودة برئاسة رئيس هيئة تخطيط الدولة، والبرنامج المشترك مع البرنامج الوطني لتطوير الأعمال وغيرها.

٨– استكمال السعي لضم جميع منظمات المجتمع الأهلي التنموية والجمعيات التي تمثلها تحت مظلة واحدة وأن يكون هذا الاتحاد النوعي للمنظمات الأهلية عين وذراع الحكومة بتنفيذ برنامجها الحكومي وعين المواطن للتأكد من حسن التنفيذ بما يخدم مصالحه ومصلحة الوطن.

وكشف كل من يعيق عملية إعادة الإعمار أو يستغلها لمصلحته الشخصية ومنع كل من ساهم بالتخريب واستغلال لقمة عيش المواطن من أن يكون له أي دور بمرحلة إعادة الأعمار والدلالة عليه وبكل جرأة.